الأمم المتحدة

E/2013/L.17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
4 July 2013
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

البند ٣ من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس، فريد خوجة (ألبانيا)، بناء على مشاورات غير رسمية

التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي حُددت فيه توجيهات أساسية على نطاق المنظومة في مجال السياسة العامة لأغراض التعاون الإنمائي على مستوى المقر وعلى الصعيد القطري،

وإذ يعيد تأكيد أهمية تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ تنفيذاً كاملا،

وإذ يشير أيضاً إلى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحاسم في توفير التنسيق والرصد والتوجيه لمنظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان تنفيذ توجيهات السياسة العامة على نطاق المنظومة وفقاً لهذا القرار وقرارات الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/

100713 100713 13-38573 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ديسمبر ١٩٩٣ و ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ و ٢٨٥/٦٥ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١،

عمليات الإدارة

١ - **يحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن رصد تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وعن تحليل تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠١١؛

٢ - **يعترف** بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل إنشاء نظام فعال يقوم على الأدلة لرصد تنفيذ القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ويدعو الأمين العام، بالتشاور الكامل مع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، إلى مواصلة تعزيز الجودة التحليلية والقائمة على الأدلة لتقرير الرصد باعتباره أداة لرصد فعال ومتماسك وميسَّر لتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، مع تقليل تكاليف المعاملات دون التأثير على جودة تقرير الرصد؛

٣ - **يطلب** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي تضطلع بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية أن توائم خططها الاستراتيجية بصورة تامة مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ويشجع بشدة الوكالات المتخصصة التي تضطلع بتلك الأنشطة على القيام بذلك، مع مراعاة ولاية كل منها؛

٤ - **يؤكد من جديد** أهمية تعزيز الشفافية في الأنشطة التي يضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وتعزيز استجابتهما للدول الأعضاء، وفقاً للفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، وفي هذا الصدد يحيط علماً بالجهود الجارية التي يبذلها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لرصد تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، بما في ذلك من خلال وضع خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومؤشرات إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، ويطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور الوثيق مع جميع الكيانات ذات الصلة، بإعداد وتنفيذ إطار شامل ومتماسك وفعال لرصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والإبلاغ عنه؛

٥ - **يطلب** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن توحِّد تقاريرها السنوية الحالية بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ضمن التقارير المتعلقة بتنفيذ خططها الاستراتيجية، وتوافي مجالسها التنفيذية والمجلس بتحليل شامل، بما في ذلك من خلال اختيار واستخدام مؤشرات مشتركة تكون متماشية تماماً مع إطار رصد تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وذلك بغية ضمان تنفيذه تنفيذاً تاماً؛

٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يوحِّد التقارير السنوية المتعلقة بتنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات وتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، يتضمن مساهمات من جميع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة المعنية وبالتشاور التام معها، وذلك بغية تسهيل إعداد تقارير تحليلية تتميز بالفعالية والكفاءة والجودة العالية بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٧ - **يدعو** المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج وهيئات إدارة الوكالات المتخصصة إلى النظر في إدماج تقارير تقييم تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في تقارير تقييم خططها الاستراتيجية؛

٨ - **يطلب** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي تضطلع بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية أن توائم خططها الاستراتيجية ودورات الميزانية مع دورة الاستعراض الشامل للسياسات، ويشجع بشدة الوكالات المتخصصة التي تضطلع بتلك الأنشطة على القيام بذلك، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٢/٦٣ والفقرة ١٢١ من قرارها ٢٢٦/٦٧، وأن تقدِّم تقارير منتظمة إلى مجالس إدارتها بشأن التقدم المحرز والتحديات المصادفة في تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛

٩ - **يشدد** على ضرورة أن يمارس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولاية التنسيق والرصد المنوطة به واختصاصاته لضمان التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛

تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

١٠ - **يكرر تأكيد** أن الموارد الأساسية، نظراً لعدم ارتباطها بأوجه إنفاق معينة، لا تزال تمثل أساس الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتقر في هذا الصدد بضرورة أن تتصدى المنظمات لاختلال التوازن بين الموارد الأساسية

وغير الأساسية بشكل مستمر، وتوافي المجلس في عام ٢٠١٤، كجزء من تقاريرها المنتظمة، بتقارير عن التدابير المتخذة لمعالجة هذا الخلل؛

١١ - **يحث** البلدان المانحة والبلدان الأخرى القادرة على الاستمرار في تقديم التبرعات لميزانيات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الأساسية/العادية، وبخاصة صناديقه وبرامجه ووكالاته المتخصصة، وعلى زيادة هذه التبرعات بشكل كبير بما يتماشى مع قدراتها، والمساهمة على أساس متعدد السنوات بطريقة مستمرة يمكن التنبؤ بها، على القيام بذلك؛

١٢ - في حين يسلِّم بأن الموارد غير الأساسية ليست بديلا عن الموارد الأساسية، ويلاحظ أن الموارد غير الأساسية تمثل مساهمة هامة في قاعدة الموارد العامة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وتكمل الموارد الأساسية لدعم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مما يسهم في إحداث زيادة في مجموع الموارد؛ ويشير أيضا إلى ضرورة أن تكون الموارد غير الأساسية أكثر قابلية للتنبؤ بها وأكثر مرونة، ومخصصة بدرجة أقل وأكثر توافقاً مع أولويات البلدان المستفيدة من البرامج، بما في ذلك تلك الواردة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومع الخطط الاستراتيجية لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ومع الولايات المنوطة بها؛ ويشجع تلك التي تقدم مساهمات غير أساسية على إعطاء الأولوية لآليات التمويل المجمعة والمواضيعية والمشتركة المطبقة على الصعد العالمي والإقليمي والقطري، بما يتماشى بصورة كاملة مع أولويات التنمية الوطنية؛

١٣ - **يؤكد من جديد** طلب الجمعية العامة إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة أن تقوم، حسب الاقتضاء، بعقد حوارات منظمة خلال عام ٢٠١٤ بشأن كيفية تمويل النتائج الإنمائية المتفق عليها في دورة التخطيط الاستراتيجي الجديد للكيانات المعنية؛

١٤ - **يؤكد من جديد** الطلب المنصوص عليه في الفقرة ٤٢ من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات والداعي إلى أن يتم، على سبيل الممارسة المعتادة، دمج جميع المساهمات المالية المتاحة والمتوقعة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على الصعيد القطري، ضمن إطار موحد للميزانية، بحيث لا يشكل قيداً قانونياً على سلطة إنفاق الموارد، واستخدام إطار العمل لتعزيز نوعية تخطيط الموارد على نطاق المنظومة دعماً لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويطلب في هذا الصدد إلى الصناديق والبرامج توفير معلومات عن الجهود المبذولة والنتائج المحققة لهذه الغاية، كجزء من التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي

والاجتماعي بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ويشجع بشدة الوكالات المتخصصة على القيام بالشيء نفسه؛

١٥ - **يؤكد من جديد** الفقرة ٣٩ من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ويطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن يقدم، كجزء من التقارير الدورية، استنادا إلى المعلومات التي تقدمها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تقريراً إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٤ عن التقدم المحرز في استحداث مفهوم المستوى اللازم توفره من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية؛

١٦ - **يؤكد من جديد** ضرورة أن يستند المبدأ التوجيهي الذي ينظم تمويل جميع التكاليف غير البرنامجية إلى استرداد التكاليف بالكامل، بمعدل تناسبي، من مصادر تمويل الأنشطة الأساسية ومصادر تمويل الأنشطة المحددة، ويشير في هذا الصدد إلى الجداول الزمنية التي وافقت عليها المجالس التنفيذية وقرار المجالس التنفيذية القاضي بإجراء تقييم مستقل وخارجي في عام ٢٠١٦ بشأن اتساق منهجية استرداد التكاليف الجديدة وانسجامها مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛

إسهام الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تنمية القدرات الوطنية وتحقيق فعالية التنمية

١٧ - **يؤكد من جديد** الطلب الموجه إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والداعي إلى وضع نهج مشترك لقياس التقدم المحرز في تنمية القدرات لكي تنظر فيه الدول الأعضاء ووضع أطر محددة لتمكين البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلبها، من تحديد سبل تنمية قدراتها على تحقيق الأهداف والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ورصد وتقييم ما يحرز من نتائج في ذلك الصدد؛

١٨ - **يطلب** إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي النظر في النتائج والملاحظات المتصلة بالثغرات التي تعتري القدرات الوطنية والتي أبرزتها مراراً البلدان المستفيدة من البرامج وينبغي معالجتها من خلال أعمال الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

تحسن أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

١٩ - **يطلب** إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يكفل على المستوى القطري مواءمة فترة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع دورة التخطيط الحكومية، كلما كان ذلك ممكناً، وذلك كجزء من الجهود الشاملة المبذولة لمواءمة أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بصورة تامة مع الأولويات والاحتياجات الوطنية؛

نظام المنسقين المقيمين

٢٠ - **يلاحظ** استعراض طرائق تمويل الدعم المقدم لنظام المنسقين المقيمين، والتوصيات المنبثقة عنه والرامية إلى تحسين توفير الموارد والدعم لنظام المنسقين المقيمين اعتماداً على ترتيب لتقاسم التكاليف بين جميع الكيانات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ويطلب في هذا الصدد إلى هيئات الإدارة المعنية النظر في التوصية الداعية إلى اعتماد ترتيب لتقاسم التكاليف، ورهناً بالموافقة عليه، تنفيذه في عام ٢٠١٤، لضمان أن يكون للمنسقين المقيمين ما يلزم من موارد قارة ويمكن التنبؤ بها للوفاء بولاياتهم بفعالية، دون المساس بالموارد المخصصة للأنشطة البرنامجية؛

٢١ - **يطلب** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها مواصلة تعزيز مشاركتها في نظام المنسقين المقيمين ونظام الإدارة والمساءلة ويشجع بشدة الوكالات المتخصصة على ذلك، بما في ذلك في مجالات تبادل المعلومات وتقييم الأداء و ''حاجز الفصل بين المهام''؛

٢٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، كجزء من تقاريره المنتظمة، تقريراً عن الخطوات المتخذة لتحسين الفعالية الشاملة لنظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك وفقاً للفقرات من ١٢٤ إلى ١٢٧ من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛

مبادرة ''توحيد الأداء''

٢٣ - **يرحب** بوضع الصيغة النهائية للإجراءات التشغيلية الموحدة للبلدان الراغبة في اعتماد مبادرة ''توحيد الأداء''، ويطلب في هذا الصدد إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تنفّذ الإجراءات التشغيلية الموحدة بصورة كاملة ومتسقة بحلول نهاية عام ٢٠١٣ ويشجع بشدة الوكالات المتخصصة على القيام بالشيء نفسه، وأن تقدم تقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الغاية إلى الاجتماع الأول لمجلس إدارة كل منها في عام ٢٠١٤؛

٢٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات التشغيلية الموحدة من خلال تقديم تقارير سنوية عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛

٢٥ - **يلاحظ مع القلق** أن الخيارات المتاحة لاستعراض وإقرار وثائق البرامج القطرية المشتركة للبلدان التي اعتمدت مبادرة ''توحيد الأداء''، على النحو المطلوب في الفقرة ١٤٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، لم تقدَّم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣، ويطلب إلى الأمين العام أن يعمل، بالتشاور الكامل مع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والبلدان التي تستخدم طريقة وثائق البرامج القطرية المشتركة، لضمان معالجة هذه المسألة بالكامل في الدورة الموضوعية للمجلس في عام ٢٠١٤؛

٢٦ - **يؤكد من جديد** أهمية أن يضع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي اليد على التحديات والعوائق التي حالت، على جميع المستويات، دون أن تحقق أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان التي اعتمدت مبادرة ''توحيد الأداء'' بالكامل المكاسب التي يتيح تطبيق المبادرة جنيها في إطار نهج ''توحيد الأداء''، ويطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها للبدء في تقديم تقارير سنوية ويشجع الوكالات المتخصصة على القيام بالشيء نفسه، وذلك كجزء من التقارير المنتظمة المقدَّمة إلى المجلس عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

تبسيط أساليب العمل ومواءمتها

٢٧ - **يسلِّم** بأن مواءمة الأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات المعمول بها في الصناديق والبرامج في المجالات الوظيفية للشؤون المالية، وإدارة الموارد البشرية، والمشتريات، وإدارة تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإدارية، وإنشاء قابلية التشغيل البيني بين أنظمة تخطيط الموارد في المؤسسة القائمة في الصناديق والبرامج، وإيجاد الخدمات المشتركة على المستوى القطري، كلها أمورٌ مترابطة ويتعين متابعتها بطريقة متكاملة؛

٢٨ - **يشير** إلى الفقرة ١٥٥ من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، ويسلِّم بالتقدم الذي أحرزه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في مواءمة الأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل، من خلال اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الجهود الجارية في سبيل مواءمة الأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات المعمول بها في الصناديق والبرامج في المجالات الوظيفية للشؤون المالية، وإدارة الموارد البشرية، والمشتريات، وإدارة تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الخدمات المناسبة؛

٢٩ - **يرحب** بإجراء دراسة لبحث جدوى إنشاء قابلية التشغيل البيني بين أنظمة تخطيط الموارد في المؤسسة القائمة في الصناديق والبرامج، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٤، كجزء من تقاريره المنتظمة، تقريراً عن النتائج وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق القابلية الكاملة للتشغيل البيني في عام ٢٠١٦ في سياق الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات؛

٣٠ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يكفل، تمشياً مع الفقرتين ١٥٢ و ١٥٥ من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وضع خطط وتصاميم مناسبة ومبنية على الأدلة لمراكز خدمات مشتركة للأمم المتحدة، وذلك بتضمين تلك الخطط مقترحاتٍ ملموسة لإنشاء مراكز تجريبية في البلدان المستفيدة من البرامج الراغبة في ذلك والتي تمثل على النحو الواجب تنوع وجود الأمم المتحدة في جميع المناطق، وذلك ليستعرضها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٤؛

٣١ - **يؤكد من جديد** الطلب الوارد في الفقرة ١٦١ من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، الذي يدعو جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى وضع استراتيجية بحلول نهاية عام ٢٠١٣ لدعم إنشاء أماكن عمل مشتركة في البلدان المستفيدة من البرامج التي ترغب في ذلك، ويطلب إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي البدء في المشاورات المطلوبة في هذا الصدد مع الدول الأعضاء، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدِّم، من خلال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، تقريراً عن التقدم المحرز إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٤ كجزء من تقاريره المنتظمة؛

٣٢ - **يدعو** المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها إلى القيام سنوياً، اعتباراً من عام ٢٠١٤، باستعراض التقدم المحرز في تبسيط أساليب العمل ومواءمتها، بما في ذلك ربما من خلال الآلية غير الرسمية للاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية، وإتاحة المحاضر الموجزة للمداولات للمجلس والجمعية العامة؛

الإدارة القائمة على النتائج

٣٣ - **يطلب** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ويشجع بشدة الوكالات المتخصصة أن تتخذ المزيد من التدابير لضمان أن تشمل البرامج القطرية لكل كيان، بما في ذلك وثائق البرامج القطرية المشتركة أو أطر البرمجة القطرية، سلاسل نتائج كاملة تتماشى مع كل من النتائج الموافق عليها في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأطر النتائج المحققة على نطاق المنظمة لكل كيان بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية؛

٣٤ - **يكرر** الطلب الوارد في الفقرة ١٦٩ من قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والموجه إلى الأمين العام ليصوغ نهجاً أقوى وأكثر إحكاماً واتساقاً يركز على النتائج في الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها من أجل التنمية، وأن يبلغ به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورته الموضوعية لعام ٢٠١٣، بحيث يتم بحلول عام ٢٠١٤ الأخذ بهذا النهج الذي من شأنه أن يفضي إلى تبسيط وتحسين التخطيط والرصد والقياس والإبلاغ عن النتائج على نطاق المنظومة، ويدعو في هذا الصدد المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارات الوكالات المتخصصة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المعنية إلى الدخول في حوار يركز على كيفية الموازنة بأكثر الطرق فعالية بين ضرورة الإبلاغ عن النتائج على جميع المستويات على نطاق المنظومة ومتطلبات الإبلاغ القائمة في كل وكالة، مع مراعاة التحديات التي تعترض وضع أطر للنتائج تجسد مساهمة الأمم المتحدة في النتائج التي تحققها البلدان في مجال التنمية؛

تقييم الأنشطة التنفيذية

٣٥ - **يرحب** بإنشاء آلية تنسيق مؤقتة لتقييم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على نطاق المنظومة، وذلك على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، وتتألف من وحدة التفتيش المشتركة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ويحيط علماً بوثيقة السياسة العامة الجديدة للتقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك مقترحات لإجراء تقييمات تجريبية على نطاق المنظومة، ويدعو إلى مواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن المقترحات المتعلقة بإجراء تقييمات تجريبية على نطاق المنظومة، وذلك لاتخاذ قرار بحلول نهاية عام ٢٠١٣؛

٣٦ - **يطلب** إلى الأمين العام، كجزء من التقارير المنتظمة عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز والتحديات المصادفة في إجراء عمليات تقييم مستقلة على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.